

الطبطبائي يسأل العفاسي عن قطاع الرعاية الاجتماعية وعدد أبناء الحضنة العائلية

الرعاية مما قد يكون هناك شبهة تضارب مصالح؟
 13 ما أسباب توقف العمل منذ سنوات في بعض المباني الخاصة بدار الطفولة؟ وما التدابير بالنسبة للمباني التي أصبحت متهاككة مما يضمن صلاحيتها مستقبلاً؟
 14 ما قيمة العقد المبرم مع الشركة الخاصة بتوريد الوجبات الغذائية؟ وكم عدد المستفيدين من النزلاء والموظفين لخدمات الوجبات الغذائية طول مدة العقد؟
 15 صورة عن فواتير خاصة بالشراء للشركة سالفة الذكر للمواد الغذائية التي تفيد حصول الوزارة على معدات حسب شروط كراسات المناقصات لسنة 2010/2011؟
 16 للحفلات والمناسبات التي تنفذها الشركة المنفذة للعقد؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويد بتلك الأوامر والجهات الطالبة من بداية العقد حتى تاريخ ورود السؤال مع تزويد بصورة من مستندات التسليم والتسلم؟
 17 ما أسباب استبعاد رئيس قسم الأمن والسلامة من لجنة الحراسة؟ وما الإجراءات القانونية التي تمت في هذا الشأن؟
 18 ما مدى التزام الشركة الخاصة بالحراسة في قطاع الرعاية والاجتماعية حسب العقد المتفق عليه مع وزارة الشؤون؟ تزويد بيان بالبعد الحالي للحراس وعدد السيارات ونوعها إذا كان العقد يضمن على الأخيرة وصورة عن عقد الاتفاق بين الشركة والوزارة؟

والمرئسية؟ وما دور الوكيل في تفعيل هذه الخطة؟
 8 ما خطة الوزارة ممثلة بقطاع الرعاية الاجتماعية بخصوص تعديل القانون رقم 82 لسنة 1977 في شأن الحضنة العائلية بصورة تواسب احتياجات تلك الشريحة؟
 9 ما الإجراءات الصحية التي اتخذتها الوزارة الخاصة بالحالات التي ظهرت لانفلونزا الخنازير؟ وما الإجراءات وكيل قطاع الرعاية الاجتماعية بهذا الخصوص؟
 10 ما صحة تقاضي مدير إدارة المسنين كادر محاسبين لعملاً بأنه يحمل بكالوريوس إدارة الأعمال ويرأس إدارة فنية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويد بتلك الأوامر والجهات الطالبة من بداية العقد حتى تاريخ ورود السؤال مع تزويد بصورة من مستندات التسليم والتسلم؟
 11 ما مدى التزام الشركة الخاصة بالحراسة في قطاع الرعاية والاجتماعية حسب العقد المتفق عليه مع وزارة الشؤون؟ تزويد بيان بالبعد الحالي للحراس وعدد السيارات ونوعها إذا كان العقد يضمن على الأخيرة وصورة عن عقد الاتفاق بين الشركة والوزارة؟



د. وليد الطبطبائي

ما قيمة العقد المبرم مع الشركة الخاصة بتوريد الوجبات الغذائية؟ وكم عدد المستفيدين من النزلاء والموظفين لخدمات الوجبات الغذائية طول مدة العقد؟

قدم النائب د. وليد الطبطبائي سؤالاً برلمانياً للنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الشؤون الاجتماعية محمد العفاسي جاء كالتالي: يعتبر قطاع الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أهم القطاعات بالوزارة لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي:
 1 نعى إلى علمي أن بعض مديري الإدارات في قطاع الرعاية الاجتماعية غير ملتزمين بدوامهم منذ سنوات، فما الإجراءات التي اتخذت تجاههم، وما تقديراتهم السنوية الأخيرة وتقييم كفاءة الموظفين؟
 2 كم يبلغ عدد اجتماعات اللجنة الفنية لقطاع الرعاية منذ تولي الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية منصبه وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟
 3 كم يبلغ عدد اللجان التي يرأسها وكييل قطاع الرعاية ونسبة حضوره لهذه اللجان وقيمة المكافأة المصروفة له لعضويته في تلك اللجان (كل على حدة)؟
 4 كم تبلغ قيمة البديعة الخاصة بأبنائه دار الحضنة العائلية؟ وما إجراءات الاستفادة من العوائد وأوجه صرفها؟
 5 كم يبلغ عدد أبناء الحضنة العائلية المستفيدين من الصندوق الخيري خلال السنوات الخمس الماضية؟
 6 ما الخطة المنبجعة من وكييل قطاع الرعاية الاجتماعية بتنفيذ الخطة للمناهج التربوية والأخلاقية والدينية لنزلاء قطاع الرعاية الاجتماعية؟
 7 ما الخطة الإعلامية لقطاع الرعاية في جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة

«التنمية والإصلاح» تدعو النواب إلى الانسحاب من الجلسة المقبلة وتعليق الميزانية لحين إقرار كادر المعلمين

كل سبل التعاون مع الحكومة بهذا الشأن فبعد التصويت على كادر المعلمين في المادولة الأولى بتاريخ 10 مايو وتأجيل التصويت على المادولة الثانية لمدة ثلاثة أسابيع لإعطاء الحكومة الفرصة الكاملة لإيجاد حلول وسطى ومرضية وفق ما تعهد به وزير التربية ووزير التعليم العالي أمام المجلس إلا أن ذلك لم يتحقق بعد الإصرار على كادر وزير التربية ووزير التعليم العالي السابقة مع ما أضيف إليه من ضوابط وشروط جديدة لا يمكن تطبيقها واقعياً وعملياً في الميدان ثم جاء التصويت بالمادولة الثانية بتاريخ 15 يونيو وبموافقة 47 نائباً والذين حرصوا على تفعيل المادة 65 من الدستور وإعطاء القانون أسبوع، إلا أن الحكومة لم تفهم ولم تستوعب هذه الرسالة جيداً. كما أعلن د. الحريش مناشدة كتلة التنمية والإصلاح لرئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي الى ضرورة الحصر على جلسة الثلاثاء لتفويت الفرصة على التوجه الحكومي لرد هذه القوانين ورفع الظلم عنهم بعد طول الانتظار والوقوف في وجه الحكومة التي ماطلت كثيراً في تطبيق القوانين التي تحقق الاستقرار والدعم لهذه الشرائح.

التنمية والإصلاح البرلمانية تدعو جميع نواب الأمة الذين أبدوا ودعموا كادر المعلمين ومكافأة الطلبة ومراتب تقاعد العسكريين إلى تحمل مسؤولياتهم في انتزاع حقوق هذه الشرائح وضرورة إنصافهم في جلسة بعد غد الثلاثاء وإقرارها قبل فض دور الانعقاد الحالي. كما تدعو ممثلي الشعب الكويتي إلى الانسحاب ومقاطعة جلسة المناقشة والتصويت على الميزانية العامة للدولة وتعليقها إلى ما بعد التصويت على تمرير كادر المعلمين ومكافأة الطلبة ومراتب تقاعد العسكريين، حيث تسعى الحكومة بالتسليم مع بعض الأطراف إلى إسقاط هذه القوانين خلال دور الانعقاد الحالي وترحيلها إلى دور الانعقاد المقبل، الأمر الذي سيحرم الشرائح المشمولة بهذه القوانين من التوجه الحكومي لرد هذه القوانين قبل انقضاء المدة القانونية بفترة بسيطة مما يعزز إرراجها على جدول أعمال الحلطات المتبقية من عمر دور الانعقاد الحالي، مشيراً الى أن هذه الدعوة جاءت بعد تعذر



د. جمان الحريش

أكد النائب د. جمان الحريش على إصرار الحكومة المستمر لذات المنهج المنحرف الذي تسلكه منذ سنوات والذي أثبتت من خلاله يوماً بعد يوم بالدليل والبرهان فشلها في تحقيق أي إنجاز، أو حتى التعاطي الإيجابي مع أي قضية أو مطالبة شعبية بل إنها عجزت عن فهم واستيعاب الدروس التي مرت بها مع عدم قدرتها على قراءة نتائجها، وذلك لانشغالها الدائم وتركيزها على إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لتسديد الفواتير السياسية فقط، وتوفير فرص التنقيح لضمان ولاء ومساندة من يدعم بقاها، مشيراً إلى أسلوب تعاملها ومحاولاتها الشرسة لعرقلة قوانين كادر المعلمين، وزيادة مكافأة الطلبة ومراتب تقاعد العسكريين أثبتت حقيقة النهج الحكومي السذي جاء على عكس ما طرحته من تعهدات سابقة لتحقيق العديد من الأولويات التي كانت تؤكد من خلالها على الالتزام بإنصاف عدد من شرائح المجتمع ورفع ودعم المستوى المعيشي للمواطنين وغيرها من الوعود والأولويات الوهمية والزائفة التي حظيت بالترويج الإعلامي فقط ولم يكن لها أي أثر على أرض الواقع. وأشار د. الحريش إلى أن كتلة

أبورية يستفسر من وزير الدفاع عن أسباب تأخير ترقية الضباط

الضباط؟ مع تزويدي بنسخة من هذه الشروط.
 3 في حالة التأخير في الترقية للرتبة التي تليها لمتنسيبي وزارة الدفاع من الضباط والأفراد، بمن تعوض وزارة الدفاع هؤلاء

الترقي إلى الرتبة التالية. لذا أرجو إفاذتي عما يلي:
 1 ما أسباب تأخر ترقية الدفعة الـ 36 للضباط؟
 2 ما شروط الترقية بالنسبة للضباط والأفراد في وزارة

وجه النائب ضيف الله أبورية سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك جاء فيه: نعى إلى علمي تأخر ترقية دفعة الضباط «36» وأنه قد تم تجاوز المدة القانونية

وجه النائب ضيف الله أبورية سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك جاء فيه: نعى إلى علمي تأخر ترقية دفعة الضباط «36» وأنه قد تم تجاوز المدة القانونية

المويزري والخرينج يعتذران عن استقبال رواد ديوانيتهما

الصيفية. ويعاود الخرينج استقبالهم مع بداية دور الانعقاد القادم بعد انتهاء العطلة الصيفية.

من جانبه، يعتذر النائب مبارك الخرينج عن عدم استقبال رواد ديوانيته اعتباراً من اليوم الأحد وحتى انتهاء فترة الاجازة

الصيفية. ويعاود المويزري استقبال رواد ديوانيته بعد انتهاء العطلة الصيفية ومع بداية دور الانعقاد المقبل.

يعتذر النائب شعيب المويزري عن عدم استقبال إخوانه رواد ديوانيته اعتباراً من اليوم الأحد وحتى انتهاء فترة الاجازة



الرئاسة العامة للحرس الوطني

إعلان

تعلن الرئاسة العامة للحرس الوطني عن قبول الطلبة الضباط حملة شهادة الثانوية العامة وما يعادلها

أولاً الشروط العامة:

- أن يكون كويتي الجنسية.
- ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة لدى أي جهة حكومية بحكم أو بقرار تأديبي نهائي.
- أن يكون محمود السيرة والسلوك حسن السمعة.
- أن يقدم استقالته من جهة عمله إذا تم قبوله نهائياً في الحرس الوطني.
- أن يكون لائقاً صحياً للخدمة الميدانية.
- أن يجتاز اختبارات القبول والمقابلة الشخصية.
- أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ألا يقل طول قامته عن (165 سم).

ثانياً الشروط الخاصة:

- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة (الأولوية للثانوية الكويتية) بقسميها (العلمي / الأدبي) أو ما يعادلها بنسبة:
 - 70% للقسم العلمي - 75% للقسم الأدبي.
 - 2.5 نقاط لتثقيف العلوم والرياضيات (مقررات).
 - 2.75 نقاط للتثقيف الأخرى (مقررات).
- أن لا يزيد عمره عن 21 عاماً عند تقديم الطلب.
- أن لا يكون قد منى على حصوله على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها أكثر من عامين.

• يولى من يقبل في هذه الدفعة ويجتاز الدراسة المقررة بنجاح ضابطاً برتبة ملازم.

ثالثاً المستندات المطلوبة:

- طلب الالتحاق وفقاً للنموذج المعد لذلك مستوى بالكامل.
- شهادة الجنسية الأصلية الخاصة بالوالدين بصورة عنها.
- البطاقة المدنية الأصلية +4 صور عنها.
- النسخة الأصلية للشهادة البراسية معتمدة ومصداقاً عليها +4 صور عنها.
- عدد (16) صورة شخصية ملونة مكشوف الرأس مقاس (6x4).
- عقد الزواج الأصلي وشهادة جنسية الزوجة الأصلية وصورة عن كل منهما (للمتزوج).
- شهادة تحويل راتب من أحد البنوك.

تقبل الطلبات خلال الفترة من 2011/6/26م وحتى 2011/7/14م بمقر التسجيل بمسكن الصمود - قاعة الشهداء (البوابة الغربية)

للاستفسار: 24999999 - داخلي 71716 - www.kng.gov.kw

الحويلة يثمن سرعة تجاوب المليفي بالتراجع عن قرار خفض أعداد المقبولين بالجامعة

لأن قرار خفض اعداد المقبولين بالجامعة هو قرار سلبني سيؤثر على المسيرة التعليمية للطلاب ويخدم من ناحية أخرى الجامعات الخاصة، وهو ما لن يسمح بمروءه. وأشار الى انه حذر من أن قرار خفض أعداد المقبولين في الجامعة من خريجي الثانوية العامة له سلبيات كثيرة أهمها التأثير على مستقبل الطلبة وعدم تشجيعهم لاستكمال تحصيلهم الدراسي، موضحاً انه لا ذنب للطلبة في سياسة التخطيط والإهمال والتقصير في توفير الحلول والآلية المناسبة لاستيعابهم داخل الجامعة، وأن حل مشكلة الطاقة الاستيعابية للجامعة لا يمكن ان يدفع ثمنه الطلبة، مشدداً على أهمية قيام مجلس الجامعة في اجتماعه المقبل بتتفيذ توجيهات الوزير المليفي والغاء القرار الذي اصدره المجلس بخفض أعداد المقبولين لعام الدراسي 2012/2011 إلى

أشاد مقرر لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية النائب د. محمد الحويلة بموافقة وزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي على إعادة النظر في قرار مجلس جامعة الكويت في الرقم الذي حدده للقبول وهو 6850 طالباً بحيث يصبح 8000 على الأقل، مطالباً بسرعة صدور قرار من مجلس الجامعة في اجتماعه المقبل بزيادة أعداد المقبولين في العام الجامعي الجديد 2012/2011. وقال د. الحويلة في تصريح صحافي: نشكر الوزير المليفي لسرعة استجابته لما طالبنا به في تصريح سابق ودعواته فيه الى الغاء قرار الجامعة بخفض أعداد المقبولين للعام الدراسي 2012/2011 والعمل على زيادة أعداد المقبولين، وجاءت استجابة الوزير المليفي سريعة لتلبي مطالب الطلبة وأولياء أمورهم



د. محمد الحويلة

أعلن مجموعة من الشباب عن تأسيس «تجمع العدالة الدستورية» إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ورفض جميع أشكال الظلم والعنصرية والطائفية ساعين إلى العمل لتحقيق المساواة القانونية وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع، مؤكداً سعيهم لتوحيد الصف الكويتي لمواجهة الأخطار المحدقة بالكويت والتصدي لأي أهد كان يحاول الإضرار بالصالح العام.

إعلان تأسيس «تجمع العدالة الدستورية»



المصلحة العامة، وهذا خلاف ما نصت عليه المادة 108 من الدستور ومن متطابق إيماننا بمبدأ المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتي كفلها الدستور لنا في المادة 6 منه، موضحاً «انه كان لزاماً علينا تأسيس هذا التجمع والذي يهدف من خلال إلى الالتزام بتحقيق بعض المبادئ والأهداف التي تعود بالفائدة على وطننا وشعبنا بالدرجة الأولى».

أعلن مجموعة من الشباب عن تأسيس «تجمع العدالة الدستورية» إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ورفض جميع أشكال الظلم والعنصرية والطائفية ساعين إلى العمل لتحقيق المساواة القانونية وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع، مؤكداً سعيهم لتوحيد الصف الكويتي لمواجهة الأخطار المحدقة بالكويت والتصدي لأي أهد كان يحاول الإضرار بالصالح العام.

وقال منسق عام تجمع العدالة الدستورية فلاح مطر العتيبي خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده التجمع مساء أمس الأول في منطقة المنقف «نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد من احتقان سياسي بين السلطتين وأزمات مختلفة في جمع المجالات وتكون انطباع لدى غالبية أبناء الشعب الكويتي ان السلطة التنفيذية عاجزة عن تنفيذ السياسات العامة للدولة التي نصت عليها المادة 85 من الدستور، مبيدين أن التراخي في تطبيق القوانين وعدم وضوح الرؤية في آلية اتخاذ القرار كلف الدولة أموالاً طائلة لم تتم الاستفادة منها».

الحقوق والحريات الفردية والجماعية مصونة وتحقق الحرية والتعددية السياسية وترسيخ حق الأمة في اختيار السلطة التشريعية ومراقبتها ومحاسبتها كما نسعى لتحقيق العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع ورفض جميع أشكال الظلم والعنصرية والطائفية والعمل على تحقيق المساواة القانونية بين أفراد المجتمع وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع»

المصلحة العامة، وهذا خلاف ما نصت عليه المادة 108 من الدستور ومن متطابق إيماننا بمبدأ المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتي كفلها الدستور لنا في المادة 6 منه، موضحاً «انه كان لزاماً علينا تأسيس هذا التجمع والذي يهدف من خلال إلى الالتزام بتحقيق بعض المبادئ والأهداف التي تعود بالفائدة على وطننا وشعبنا بالدرجة الأولى».

وقال منسق عام تجمع العدالة الدستورية فلاح مطر العتيبي خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده التجمع مساء أمس الأول في منطقة المنقف «نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد من احتقان سياسي بين السلطتين وأزمات مختلفة في جمع المجالات وتكون انطباع لدى غالبية أبناء الشعب الكويتي ان السلطة التنفيذية عاجزة عن تنفيذ السياسات العامة للدولة التي نصت عليها المادة 85 من الدستور، مبيدين أن التراخي في تطبيق القوانين وعدم وضوح الرؤية في آلية اتخاذ القرار كلف الدولة أموالاً طائلة لم تتم الاستفادة منها».

وأضاف «وكل هذا التراخي حدا ببعض أعضاء السلطة التشريعية إلى ان يسعوا إلى تغليب المصلحة الشخصية على